

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٥

دمشق: التقرير مسيس 100% ويعاقب سوريا  
علي مواقفها المناهضة لأمريكا  
الرئاسة اللبنانية تنفي اتصال أحد المتورطين  
في الجريمة بلهود قبل دقائق من وقوع الاغتيال  
انتشار أممي واسع في بيروت وطرابلس  
ومعلومات عن اعتقالات جديدة في الحرس الجمهوري اللبناني

بيروت - من فتحي محمود - نيويورك - من مكتب الأهرام - دمشق - باريس -  
وكالات الأنباء



مواطن سوري يشاهد تقريراً تلفزيونياً  
عن رئيس الوزراء اللبناني الراحل  
رفيق الحريري

في ردود فعل سريعة علي تقرير اللجنة  
الدولية حول اغتيال رئيس الوزراء  
اللبناني السابق رفيق الحريري اعتبرت  
سوريا أن التقرير بيان سياسي موجه  
ضد سوريا, ورفضت لبنان ما ورد في  
التقرير من اتصال هاتفى تم بين الرئيس  
اللبناني اميل لحود وأحد المشتبه بهم قبل  
دقائق من عملية الاغتيال.

ففي دمشق وصف وزير الاعلام السوري  
مهدي دخل الله التقرير بأنه مسيس 100% وبعيد عن الحقيقة والمهنية.

وقال إن التقرير اشبه ببيان سياسي موجه الي سوريا يستند لروايات شهود  
معروفين بمواقفهم المعادية لدمشق.

ونفي دخل الله بشدة تورط سوريا في اغتيال الحريري, وانتقد ما وصفه  
بتضارب وخلط في المعلومات بالتقرير الذي قال إنه يعتمد علي سياسة القيل  
والقال دون أي تمحيص للاتهامات.

وقال دخل الله إن التقرير بعيد عن المهنية ولن يوصلنا الي الحقيقة وانما  
سوف يكون جزءاً من هذا التضليل الكبير ومن هذا التوتر الكبير الذي تعيش  
فيه المنطقة.

وقال إن سوريا لا تستخدم سياسة الاغتيالات ضد اعدائها وأصدقائها.

وأضاف أن بلاده تعاقب علي سياساتها المناهضة للولايات المتحدة  
وسياساتها المناهضة لإسرائيل في الصراعين الفلسطيني والعراقي.

ورأي ان الاتهامات الواردة في التقرير خطيرة, ذات طابع سياسي مشددا علي انه لا يمكن كتابة أي تقرير من دون اثباتات.

واعتبر ان هناك موقفا مسبقا معاديا لسوريا, وطالب بتقرير نزيه وموضوعي يشير الي الأمور باسمائها من أجل التوصل الي الحقيقة.

وكشفت مصادر سورية مطلعة أن سوريا ستشكل لجنة سياسية وقانونية عليا لدراسة التقرير والرد بمذكرة رسمية علي كل ماجاء فيه.

وأكد الدكتور سليمان حداد عضو مجلس الشعب السوري أنه منذ البداية وبلاده كانت تتوقع أن يكون تقرير القاضي ديتليف ميليس رئيس اللجنة الدولية - المكلفة بالتحقيق في جريمة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري - مسيسا.

وقال حداد - في تصريحات لراديو سوا الأمريكي أمس - إننا ندرك منذ اللحظة الأولى أن تقرير ميليس تم تسييسه, ومن النظرة الأولى علي التقرير من خلال وسائل الاعلام نستطيع أن نقول إن الولايات المتحدة وفرنسا نجحتا في تسييس التقرير.

وأضاف ان هذا التقرير يحتاج الي أدلة, حيث اقتصر علي تهم دون أدلة.. مشيرا الي ان المطلوب واضح للغاية وهو عزل سوريا.. موضحا ان الولايات المتحدة لم تتخذ النهج نفسه الذي تبعته في حرب العراق.

وفي بيروت.. نفت الرئاسة اللبنانية ما ورد في تقرير ميليس عن اتصال هاتفى بين أحد المشتبه بهم محمود عبدالعال ورئيس الجمهورية اميل لحود قبل دقائق من عملية الاغتيال.

واعتبر بيان صادر عن المكتب الاعلامي في رئاسة الجمهورية ان هذه المعلومات لا أساس لها من الصحة, مشيرا الي انها تندرج في اطار الحملات المستمرة التي تستهدف رئاسة الجمهورية وشخص الرئيس ودوره والمسئوليات الوطنية التي يتحملها وسيظل يتحملها في هذا الظرف الدقيق من تاريخ لبنان.

- وطالب عدة نواب علي رأسهم النائب جبران تويني الرئيس اميل لحود بالاستقالة فورا بدلا من ان يضطر للاستقالة تحت ضغط الرفض الشعبي المتزايد له, خاصة بعد اشارة التقرير الي عقد اجتماعات في القصر الجمهورى للاعداد لاغتيال الحريري واتهام ابرز معاونيه العميد مصطفى

حمدان بالضلوع في الجريمة, في الوقت نفسه كثف تليفزيون المستقبل - التابع لآل الحريري - من حملته ضد الرئيس لحود وبث أمس الجمعة عدة برامج عن الاحداث الدامية التي شهدتها لبنان خلال السنة الأولى من التمديد للرئيس لحود تحت شعار سنة سوداء علي لبنان.

في حين اعتبر النائب العماد ميشال عون زعيم التيار الوطني الحر ان تقرير لجنة التحقيق الدولية في اغتيال رفيق الحريري سيزيد من عزلة النظام السوري, وقد يؤدي إلي زعزعة استقراره. وقال عون ستكون هناك مزيد من العزلة ثم التخوف والقلق في المجتمع السوري, وأضاف اعتقد ان الاسرة الدولية ستتخذ اجراءات ضد سوريا.

ودعا عون إلي مثول المشتبه فيهم في اغتيال الحريري امام محكمة دولية او علي الاقل مختلطة, وقال يجب احقاق العدل, لكن اعتقد ان هذا الامر منوط بالاسرة الدولية اذ ان هناك حتي الآن اكثر من بلد متورط في القضية.

وقد أكد رئيس الوزراء اللبناني السابق د. سليم الحص في تصريحات صحفية أمس انه يجب متابعة التحقيقات في الاتهامات الخطيرة التي تضمنها التقرير للتأكد من صحتها بما في ذلك مواصلة استجواب كل الاسماء التي وردت في التقرير.

ويعقد الزعيم الدرزي النائب وليد جنبلاط مؤتمرا صحفيا اليوم لاعلان موقفه في التقرير بعد التشاور مع النائب سعد الحريري رئيس كتلة المستقبل.

كما ناشدت كتلة المستقبل النيابية برئاسة سعد الدين الحريري الدول الشقيقة والصديقة حماية لبنان والوقوف إلي جانبه مع تأييد دعم طلب تمديد مهمة لجنة التحقيق الدولية وفقا للقرار 1595, من اجل جلاء الحقيقة كاملة في قضية اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري, والمساعدة في وقف الهجمة الارهابية التي يتعرض لها لبنان, والاستجابة لتمسك اللبنانيين باجراء محاكمة دولية للمتورطين في جريمة الاغتيال.

وشددت علي ان كشف الحقيقة ومحاكمة المجرمين, ركن من اركان تثبيت قواعد الديمقراطية واحترام حقوق الانسان ونبذ الارهاب والعنف علي كل مستوياته, وأنها تشكل رسالة حاسمة من المجتمع الدولي برفض هذه الاساليب والممارسات الهمجية في المنطقة والعالم.

وتجمع عشرات الشباب أمس الجمعة امام ضريح رفيق الحريري تلبية لدعوة المنظمات الطلابية وفاء واحتفاء بيوم التقرير.

وقالت المنظمات الطلابية في بيان لها لاندري من يشيع القلق, اليوم الذي

انتظرناه طويلا أتي, يوم هتفت ملايين الحناجر بالحقيقة, كانت تدرك أنها ستنالها, وكم كنا حكماء يوم أصررنا ان تكون الشرعية الدولية ملاذ الحقيقة.. ونأمل ان ينتصب قوس عدل المحكمة الدولية لينال المجرمون جزاءهم.. يوم الحقيقة, هو يوم الحصاد لا مكان للقلق, إن شهادة رفيق الحريري ودماء جميع شهداء انتفاضة الاستقلال سترسم حدا فاصلا بين لبنان المستباح من عصابات النظام الأمني ولبنان دولة الحق والقانون.

وعلي صعيد الشارع اللبناني سادت شوارع بيروت حالة من الهدوء نتيجة احجام معظم اللبنانيين عن الخروج من منازلهم تحسبا لتداعيات تقرير ميليس, او لمتابعة التطورات عبر محطات التلفزيون.

في هذه الاثناء عرفت بيروت والعديد من المناطق وصولا إلى طرابلس اوسع انتشار عسكري وأمني للجيش وقوي الامن وحتى للدفاع المدني في اطار الخطوات الامنية الاحترازية التي تنفذها هذه القوي مواكبة لصدور تقرير ميليس.

علي ان المخاوف الشعبية فاقت التوقعات وبرزت في اقبال غير اعتيادي علي المحال والمتاجر الكبيرة والسوبر ماركت للتزود بالمواد الغذائية, ثم في زحمة خانقة لطوابير السيارات علي محطات البنزين حيث اختلطت الشائعات حيال الوضع الأمني بالشائعات عن رفع اسعار البنزين, ونفذ البنزين من عدد كبير من المحطات, خاصة في ظل امتناع شركات البترول عن تزويد محطات البنزين بالمزيد.

وتواترت الشائعات والمعلومات في اتجاهات مختلفة عن بدء حملة اعتقالات واسعة شملت ضباطا في الحرس الجمهوري ومدنيين وسياسيين وافادت المعلومات ان ضابطين قد اوقفا كما ان موظفا كبيرا وضابطا متقاعدا قد اوقف لكن المصادر المعنية في القصر الجمهوري, وكذلك في وزارة العدل نفت ان تكون اي توقيفات قد حصلت, وافاد بعض المصادر المطلعة ان عملية توقيفات ليست مستبعدة في الساعات المقبلة, وتحدثت المعلومات ايضا عن احتمال ان تشمل سياسيين من بينهم نائب سابق ونائب حالي.

من جهته نفي الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة - أحمد جبريل اتهامات التقرير للجبهة بالتورط في عملية الاغتيال.

وقال ان هذه الاتهامات غير صحيحة جملة وتفصيلا مشيرا إلى أنها تستند إلى كلام لشاهد غامض قد يكون عميلا للموساد.

وأعلن جبريل استعداد الجبهة للتعاون مع اي لجنة تحقيق لبنانية ووضح ان الجبهة اعتادت علي مثل هذا التجني حيث سبق اتهامها بتفجير لوكيربي.